مجلة
مجمع اللغة العربية

الجزء الثامن

مطبعة وزارة التربية والتعليم
١٩٥٥

مجلة
مجمع اللغة العربية

الجزء الثامن

مطبعة وزارة التربية والتعليم
١٩٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة التحـــرير

هذا هو الجزء الثامن من مجلة المجمع ، يحوى أعمال المجمع الرسمية التى عرضت فى مجالسه أو فى مؤتمراته خلال ثلاث دورات متتابعة ، هى السادسة عشرة والسابعة عشرة والثامنةعشرة ، من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥٢ ، إلا بقية من البحوث التى ألقيت فى الدورة الثامنة عشرة خشينا أن يزداد بها حجم هذا الجزء ازدياداً يخرجه عن المألوف ، فأرجأناها إلى الجزء التاسع .

وهناك أعمال المجمع التى تتابعت فى الدورات التالية من الدورة التاسعة عشرة إلى دورة هذا العام ، معدة للنشر ، يرتقب الجمهور ظهورها ليتابع جهود المجمع ونشاطه .

وقد كنا نطمع حين اتجهنا بمجلة المجمع إلى مطبعة وزارة التربيـــة والتعليم أن نتمكن من إصدار أجزاء متتالية تستوعب ما تجمع فى الدورات السابقة من بحوث ومصطلحات ، ولكن على الرغم مما بذله القائمون على هذه المطبعة من جهود مشكورة فان وفرة ما لديها من أعمال لم تيسر للمجمع أن يحقق مبتغاه .

ومنذ عهد بعيد سعى المجمع إلى أن يكون هيئة لها استقلال مالى ، لكى تتمهد له أسباب العمل على نطاق واسع ، ولكى تتوافر له وسائل العناية بطبع إنتاجه ونشره . ويسعدنا اليوم أن ننوه بأن هذه الأمنية قد تحققت ، إذ أصدرت الحكومة فى عهد الثورة المبارك قانوناً للمجمع يسبغ عليه شخصية اعتبارية ويتيح له استقلاله المالى — وقد نشرناه فى صدر مواد هذا الجزء — وما كاد يصدر هذا القانون حتى أتبعه المجمع لائحة داخلية نص فيها على أن تظهر مجلته مرتين على الأقل فى العام ، وستتخذ الأهبة لتنفيذ ذلك فى القريب ، حتى تخرج المجلة حافلة بألوان مختلفة من البحوث والدراسات تمثل نشاط المجمع فى خدمة اللغة .

والله ولى التوفيق ما

أبواب الثلاثى

للدكتور إبراهيم أنيس الخبير بلجنة اللهجات *

يتحدث الصرفيون عن أبواب الفعل الثلاثى فيفترضون إمكان شكل عين كل من الفعل الماضى والمضارع بإحدى الحركات الثلاث : الفتحة أو الضمة أو الكسرة ، ثم يتساقون مع القسمة العقلية فيفترضون لأبواب الثلاثى تسعة وجوه يرفضون منها ثلاثة لأنها لم ترد عن العرب كما يقولون . وتلك الأبواب التى يرفضونها هى :

(١) فعُل يفعَل
(٢) فعُل يفعِل
(٣) فعِل يفعُل

فاذا روى لهم بعض الرواة أفعالا مثل : نعِم ينعُم فضِل يفضُل أخذوا يتلمسون لها الأسباب والمعاذير . وربما كان ابن جنى فى كتابه الخصائص أشهر من عنى بمثل هذه الأفعال ، إذ عقد لها فى كتابه فصلا سماه «تداخل اللغات» أو «تركيب اللغات» فزعم أن قبيلة كانت تقول «نعَم ينعُم» وأخرى تقول «نعِم ينعَم» ثم تداخلت اللهجتان فتكون ذلك الوزن الغريب على العربية وهو «نِعم ينعُم» . على أن ابن جنى لم يحدثنا عن كيف تتداخل اللهجات ولاعن الدوافع التى قد تدفع لمثل هذا التداخل ، ثم قبل هذا وذاك لم يشر ابن جنى إلى السر فى اقتصار مثل هذا التداخل على فعلين أو ثلاثة من كل أفعال اللغة العربية التى تكاد تجاوز ثلاثة آلاف حسب ماورد فى أجزاء القاموس المحيط من الأفعال الثلاثية الصحيحة فقط بله المعتلة ، فافتراض أن لهجة من اللهجات تستعير طريقة النطق بالماضى فقط دون مضارعه أو المضارع فقط دون ماضيه أمر بعيد الاحتمال وذلك لأن الأوزان لاتستعار وإنما الذى يستعار هو الكلمات ، ولعل ابن جنى أراد بتداخل اللغات أنه قد يتصادف أن نجد فى لهجة من اللهجات فعلا أو فعلين لايتبعان طريقة الاشتقاق فى الأفعال الأخرى أمثال نعِم ينعُم ، وحينئذ نعلل مثل هذه الأفعال بأن الماضى أو المضارع غريب على هذه اللهجة وأنه على هذه الصورة مستعار من لهجة أخرى تحت تأثير ظروف خاصة به .

فاذا صح تفسيرنا هذا لكلام ابن جنى كان مثل هذا الوزن من شواذ اللهجات ولاتكون الشواذ باباً من أبواب الفعل فى أى لهجة ، وإنما هى ظواهر نلحظها ونسجلها ثم نحاول البحث عن ظروفها الخاصة .

أما الأبواب الستة التى اعترف بها الصرفيون فلا تكاد تخضع لقاعدة واحدة ولايعقل نسبتها للغة موحدة كاللغة النموذجية الأدبية التى نزل بها القرآن الكريم وجاءت بها الآثار الأدبية الجاهلية . ويظهر أن الرواة قد تلقنوها من لهجات عربية متباينة خضعت

(*) ألقى هذا البحث ونوقش فى الجلسة السادسة للمؤتمر (٩ من يناير ١٩٥٠) ، ثم ووفق على إحالته إلى لجنة اللهجات لدرسه (الجلسة الخامسة عشرة للمؤتمر ٢٩ من يناير ١٩٥٠) .

كل منها لقاعدة خاصة فى اشتقاق المضارع من الماضى أو العكس . ويؤيد هذا مانراه فى اللهجات الحديثة للغة العربية من خضوع كل منها لقاعدة واحدة سليمة قليلة الأبواب ، ومانراه أيضاً فى اللغات السامية شقيقات اللغة العربية من وضوح فى قاعدة اشتقاق المضارع من الماضى .

فى العبرية مثلا نجد أن الماضى فى الكثرة الغالبة من الأفعال العبرية على وزن فعَل وأحياناً على وزن فعِل . ثم يندر أن يكون على وزن فعُل . ونرى أن مضارع الأول هو يفعُل ومضارع الوزنين الآخرين يفعَل . ولانكاد نجد فى كل اللغة العبرية مايشذ عن هذا سوى بضعة أفعال .

وقد لجأ الصرفيون حين لاحظوا الغموض فى قواعد اشتقاق المضارع من الماضى الثلاثى إلى القول بأن الأمر فيها مرجعه أخيراً إلى السماع لا القياس . مع أن الملاحظ فى كل اللغات هو اطراد القواعد وندرة الشواذ . ومن الواجب أن ننزه العربية عن مثل هذا الاضطراب .

والأمر الذى لايتطرق إليه الشك أن الكثرة الغالبة من أفعال الثلاثى جاءتنا فى المعاجم مكتوبة لامنطوقة ، وكل اعتمادنا فى أبوابها على مارواه أصحاب هذه المعاجم . بل إن ماروى منها فى نصوص أدبية لايؤكد لنا باباً من الأبواب ، لأن رواية مثل هذه النصوص لم يكن من التواتر بحيث نجزم معها بأبواب الثلاثى كما افترضها الصرفيون وأصحاب المعاجم . وليس بين النصوص الأدبية مايؤكد لنا طريقة اشتقاق المضارع من الماضى بما لايدع مجالا للشك إلا القرآن الكريم فى قراءته المشهورة الشائعة الآن فى كل الأمصار لأننا تلقيناها عن طريق التلقين والمشافهة . ولأنها تمثل لهجة موحدة منسجمة تلك هى اللغة النموذجية الأدبية . ولهذا نرى قاعدة اشتقاق المضارع من الماضى فيها واضحة جلية .

وحين يعالج المحدثون أمر اشتقاق صيغة من أخرى يبحثونه على أسس ثلاثة معترف بها بين علماء اللغات فى العالم :

(١) المغايرة Polarity وتلك هى الصفة التى فطن إليها ابن جنى وسماها المخالفة بين صيغة الماضى والمضارع حين قال : « وإنما دخلت يفعُل فى باب فعَل يفعِل من حيث كانت كل واحدة من الضمة والكسرة مخالفة للفتحة » . وقول ابن جنى هنا حق تؤيده القوانين الصوتية الحديثة التى تجعل الضمة والكسرة أصواتاً ضيقة close يقابلهما « الفتحة » التى هى الصوت المتسع open . فإذا أردنا أن نخالف بين الماضى والمضارع اخترنا للأول الضمة أو الكسرة واخترنا للمضارع الفتحة ، أو العكس بالعكس .

(٢) وظيفة الفعل فى الكلام تؤثر حركة خاصة فى الماضى على غيرها من الحركات وتلتزمها أفعال اللهجة الواحدة ، وليس ذلك لأمر فى طبيعة هذه الحركة وإنما هو مجرد مصادفة ملتزمة فى اللهجة الواحدة ، وتختلف اللهجات فى إيثار حركة على أخرى . وكل الذى يعنى به اللغوى هو إبراز ماتؤثره اللهجة دون التعرض لبحث سبب إيثار حركة بعينها. وقد كان اللغويون يفرقون بين حركة المتعدى

وحركة اللازم ، ثم انصرفوا عن هذا إلى تسمية حديثة حين قسموا الأفعال من حيث وظيفتها فى الكلام إلى: اختيارى voluntary وإجبارى involuntary فالفعل الاختيارى هو الذى لنا اختيار فى حدوثه ولو كان مما يعده القدماء « لازما » مثل جلس وقعد . أما الفعل الإجبارى فهو الذى لا اختيار لنا فى حدوثه مثل كبر وضعف . وقد لاحظ المحدثون أن كلا من هذين النوعين يختلف عن الآخر فى صيغته . فبينما يؤثر أحدهما حركة من الحركات يؤثر الآخر حركة أخرى ويترتب على هذا اختلافهما فى طريقة اشتقاق المضارع من الماضى أو العكس . والكثرة الغالبة من أفعال اللغات فى العالم تعد من الأفعال الاختيارية .

(٣) الأمر الثالث الذى نلحظه فى اللهجات السامية بصفة عامة أثر الحروف المجاورة فى إيثار الحركات . ويشبه هذا ما أكده الصرفيون من إيثار حروف الحلق للفتحة . وقد أكدت التجارب الحديثة ارتباطاً وثيقاً بين النطق بحروف الحلق والفتحة وذلك لأن الأصوات الحلقية تناسب فى الغالب وضعاً خاصاً للسان يتفق مع مانعرفه من وضعه مع الفتحة ، فلهذه الظاهرة التى استرعت انتباه القدماء مايبرره فى القوانين الصوتية الحديثة . على أن الأمر فيما يظهر غير مقصور على حروف الحلق ، إذ أننا نلحظ فى اللهجة القاهرية ظاهرة الارتباط بين الحروف والحركات فى صيغة استفعل لأن الأفعال التى تنتهى بحروف التفخيم Emphatics أو تكون هذه الحروف فيها قبل الآخر تؤثر عادة الفتحة على عين الكلمة فى حين أن الحروف الأخرى تؤثر الكسرة .

وتلك ظاهرة مطردة فى اللهجة القاهرية لانكاد نرى لها شواذ .. ويكفى لتوضيح هذا أن نقارن بين الأفعال الآتية :

يستلبخ يستعجل يستلخم يستبشر
يستأمن يستمتل يستفظع يستغفل

تلك هى العوامل الثلاثة التى تؤثر فى اختيار الحركات وإيثار بعضها على بعض ، فإذا بحثنا على ضوئها فى الأفعال الثلاثية الصحيحة التى وردت فى القرآن الكريم ، تلك التى استعملت فيه مرة فى الماضى وأخرى فى المضارع نجد أنها لاتكاد تجاوز ١٣٤ فعلا وأنها لاتشتمل على ذلك الباب الذى سماه النحاة «فعِل يفعِل» بكسر عين الفعل فى الماضى والمضارع ، كما نجد أنها أيضاً قد خلت من ذلك الباب المضموم العين فى الماضى والمضارع إلا فى فعلين اثنين هما :

كبُر يكبُر — بصُر يبصُر .

أما باقى الصيغ الثلاثية التى وردت فى القرآن الكريم فهى أحد وجهين لاتخرج عنهما فى الماضى : « فعَل » و « فعِل ». ثم نرى أن الصيغة الأولى هى الأكثر شيوعاً فى الأسلوب القرآنى لأن به حوالى ١٠٧ من الأفعال الماضية الصحيحة التى صيغتها « فعَل » وحوالى ٢٤ فعلا من صيغة « فعِل » .

والقاعدة التى خضعت لها القراءة القرآنية المشهورة فى اشتقاق المضارع من هذه الأفعال هى المغايرة Polarity فصيغة «فعَل» يقابلها فى المضارع « يفعِل » أو « يفعُل » بكسر عين المضارع أو ضمها ، أما صيغة « فعِل » فيقابلها دائماً « يفعَل » بفتح عين المضارع .

تلك هى القاعدة التى يمكن استنباطها من أفعال القرآن الكريم وهى واضحةجليةلاتعقيد فيها ومن الطبيعى أن تكون كذلك .

أما تلك الأفعال التى وردت فى القرآن الكريم مفتوحة العين فى كل من الماضى والمضارع فلامها أو عينها من أحرف الحلق تلك التى تؤثر الفتحة على غيرها من الحركات وقد اطردت هذه القاعدة فى الأفعال القرآنية فيما عدا :

نكح . نزع . رجع . بلغ . قعد . زعم . نفخ .

فهى أفعال لامها أو عينها من حروف الحلق ومع هذا فقد غلبت عليها قاعدة المغايرة ولم تؤثر فى حركة عين المضارع تلك الحروف الحلقية . ومثل هذه الأفعال يجب أن تدرس على انفراد وأن يبحث عن مصدرها أو سر خروجها عن القاعدة العامة . ويظهر أنها تنتمى فى صيغتها للهجة أخرى غير اللهجة القرشية التى أسست لغة القرآن عليها فى معظم الظواهر اللغوية . وليس معنى هذا استعارة الصيغة أو طريقة الاشتقاق وإنما معناهاستعارة هذه الأفعال بصيغتها الشائعة فى مصدرها الأصلى ، وربما كان يعبر عن معانى هـذه الأفعال فى اللهجة القرشية بأفعال أخرى مثل :

تزوج . قلع . عاد .....الخ.

أما الفعل الوحيد الذى أثار دهشةالمتأخرين من اللغويين فى أفعال القرآن فهو (قَنَط يقنَط) لأنه ورد فى القرآن مفتوح العين فى الماضى والمضارع وليس فيه حرف من حروف الحلق . ولاشك أن هذا الفعل على هذه الصورة ينتمى للهجة أخرى غير اللهجةالقرشية على أن المعاجم قد روت فيه طرقاً أخرى لاشك أن واحدة منها هى التى تنتمى للهجة القرشية .

أما حين ننظر إلى ماورد من أفعال ثلاثية صحيحة فى القاموس المحيط فنراها فى حدود ثلاثة آلاف من الأفعال . وقد صرفنا النظر عن الأفعال المعتلة لأن لها ظروفاً لغويةخاصة وقد مرت بها أطوار باعدت بينها وبينأبواب الفعل الصحيح وصبغتها بصبغتها الخاصة ، وهذه الأفعال المعتلة قديمة بعيدة فى القدم تشترك فى غالب الأحيان مع شقيقات اللغة العربية كالعبرية والسريانية ، ومن التعسف نسبتها إلى باب من أبواب الثلاثى بعد أن بدلت حروفها الأصلية إلى حروف المد وصارت على الصورة التى نألفها الآن . فما يقال من أن خافأصلها على وزن « خوف » بكسر العين الماضى أمر يحتاج إلى تحقيق . وقد أمكن فى بحث لى تحت عنوان « الأصل الاشتقاقى لحروف العلة » أن أرجع هذه الحروف إلى تلك الأصواتالسهلة « النون . اللام . الراء . الميم » التى تسمى فى علم الأصوات Liquids ونشر هذاالبحث فى مجلة كلية الآداب بجامعة الاسكندرية سنة ١٩٤٤ . لهذا آثرت هنا أن أكتفى بالأفعال الصحيحة لوضوح حركة العين فى أفعالها بما لايدع مجالا للشك .

فإذا نحن بوبنا أفعالالقاموس المحيط ونظرنا إليها فى ضوء ماذكرناه آنفاً من أسس وعوامل وقفنا منها على الملاحظات الآتية :

أولا : جاء فى المحيط مايقرب من ١٨٢٠ من الأفعال التى اختص كل منها بباب واحد من أبواب الثلاثى . ومن بين هذه الأفعال نحو ١٣٧٢ ماضيها مفتوح العين فهى إذن من تلك الأفعال الاختيارية التى تحدثنا عنها . أما المضارع فقد جاء تبعاً لقانون المغايرة مضموم العين أو مكسورها . وتكاد تكون النسبة هنا متعادلة فمثلا :

فعَـل ← يفعِـل ٤٤٨
فعَـل ← يفعُـل ٤١٨

فإذا كانت لام المضارع أوعينه من حروف الحلق وجدنا عين الفعل تؤثر الفتح وهذا هو مايسمى « باب فتح يفتح » الذى يجب أن يعد فرعاً للأفعال الاختيارية فتحت فيه عين المضارع بسبب حروف الحلق أى أن أثر حرف الحلق قد غلب فيها على قانون المغايرة . وقد جاء فى المحيط من هذه الأفعال نحو ٥٠٦ من الأفعال لم يشذ منها سوى ثلاثة أفعال قيل لنا إنها من باب « فتح » دون أن نجد لامها أو عينها من أحرف الحلق . ومثل هذه النسبة الضئيلة تحملنا على إعادة النظر فى مثل هذه الأفعال الثلاثة التى أشهرها (سَقَف البيت) . وعلى هذا يمكن أن يقال إن جميع الأفعال التى اختصت بباب فتح جاءت مشتملة على حرف من حروف الحلق فى موضع عين الفعل أولامه. فالقاعدة فى أفعال المحيط مطردة كما هى مطردة فى الأفعال القرآنية .

أما الأفعال الإجبارية فهى فى حدود ٣٩٨ وكلها من باب « فرِح » : فالمغايرة فيها واضحة جلية كما هى واضحة جلية فى الأفعال القرآنية . على أنه مما يسترعى انتباهنا فى هذه الأفعال أن مقتضى قانون المغايرة أن نرى أفعالا ماضيها مضموم العين ومضارعها مفتوح العين أى (فعُل يفعَل) . ومثل هذا الباب لم نسمع عنه فى فعل من أفعال اللغة العربية بل أباه الصرفيون . فلو قد قدر أن يروى مثل هذا الباب بين أفعال العربية لقبلناه وفسرناه على أنه مغايرة بين المضارع والماضى لأن فتحة عين المضارع يمكن أن يقابلها الكسر أو الضم فى الماضى . وتشتمل اللهجات العربية الحديثة على هذا الباب فى أفعال مثل (خلص يخلَص) . فلعل من اللهجات العربية القديمة ما اشتمل على هذا الباب الذى هو من الناحية الصوتية يناظر باب فرح .

بقى من الأفعال التى جاءت فى المحيط على أنها محددة الأبواب قد اختص كل منها بباب واحد نحو خمسين فعلا قيل لنا إنها من باب كرم، وكثير منها أفعال غريبة نادرة الاستعمال . وأشهر هذه الأفعال :

جرؤ . صعب . زمت . سمج . صرح . غزر . نزر . فحش . سخف . ظرف . عنف. كثف . نظف . ضؤل . جسم . ضخم . فخم . جبن . خشن .

فهذا باب غريب لايخضع لقانون المغايرة ولانكاد نلحظ فيه أثراً لحروف مجاورة ولا نرى له نظيراً فى اللغات السامية الأخرى ولا أظن أن له نظيراً فى اللهجات الحديثة . فمن أين أتى هذا الباب ؟ على أن نسبة شيوعه ضئيلة جداً فليس منه فى القرآن الكريم إلا فعلان

وليس منه فى المحيط من أفعال واضحة المعنى مشهورة إلا نحو عشرين . ولايكون مثل هذا العدد القليل طريقة من طرق اشتقاق الأفعال فى لغة من اللغات . فما ورد من أفعال صحيحة الرواية يمكن أن يعزى إلى أحد أمرين :

(١) إما أن تكون هذه الأفعال فى الأصل مفتوحة فى الماضى ثم لقصد المبالغة فى معناها حولت إلى صيغة أخرى وذلك بضم العين . ويستأنس لهذا الرأى بما يذكره النحاة من إمكان تحويل « فعَل » إلى « فعُل » حين يراد الدلالة على أن معناه صار كالغريزة فى صاحبه أو للتعجب فينسلخ حينئذ عن الحدث .

فليس هذا الباب باباً أصلياً من أبواب الثلاثى وطرق اشتقاقه ، وإنما هو فرع لباب آخر لقصد الزيادة فى معنى الفعل أو تخصيص المعنى بعد أن كان عاماً .

(٢) ويمكن أن تفسر بعض هذه الأفعال على أنها نشأت عن طريق القياس الخاطئ False Analogy وهو ماتقع فيه الأجيال الناشئة ثم يشيع بعد ذلك حين يصبح الصغار كباراً . ففى البيئات البدائية حين ينعزل الجيل الصغير عن الكبار حولهم وحين لا تتاح لهم فرص إصلاح الأخطاء يقيس الأطفال أحياناً قياساً خاطئاً بعض المشتقات وتنشأ فى كلامهم صيغ جديدة لاوجود لها فى كلام الكبار ، ثم يصبح ما كان يعد خطأ ، معترفاً به بين أفراد الجيل الناشئ . وهذه ظاهرة لغوية أكدها لنا المحدثون من علماء اللغات وبرهنوا عليها بما لايدع مجالا للشك . ونحن نلحظ شيئاً من هذا فى أطفالنا حين يجمعون الكلمات جموعاً خاصة بهم كقولهم : قبطيين بدلا من أقباط وقولهم قلمات بدلاً من أقلام ، كما نلحظها فى اشتقاقهم صفات مثل : أحمرة . أخضرة . ومن أطفالنا من يشتقون المضارع أو الماضى اشتقاقاً حاصاً قياساً على أفعال سمعوها ممن حولهم من الكبار ولاعتبارات خاصة تمر بأذهانهم الصغيرة وقد سمعت طفلا قاهرياً يوماً يضم عين الماضى والمضارع فى الفعل (خلص يخلص) ولولا وثوق الصلة بين الجيل الناشئ وجيل الكبار فى البيئة المتحضرة وتكرر سماع النطق الصحيح على أذهان الأطفال فيها لنشأ فى كلامهم كثير من أمثلة هذا القياس الخاطئ ولنشأوا عليه ثم أصبح فى كلامهم أمراً معترفاً به . فالطفل قد قاس المضارع (يخلُص) على (يدخل ويخرج) وغيرهما من أفعال شائعة فى لغته .

فالقياس فى هذه الأفعال إما أن يكون قد حدث فى الماضى فحول باب « نصر » إلى باب كرم ، أو حدث فى المضارع فحول ذلك الباب الذى نسمعه فى اللهجات الحديثة والذى رفضه الصرفيون وهو المضموم عين الماضى والمفتوح عين المضارع إلى مايسمى بباب « كرم » .

وعلى هذا فالقاعدة التى يخضع لها اشتقاق الماضى من المضارع أو العكس كما تبزهن عليها الأفعال الصحيحة الواردة فى « المحيط » التى اختصت كل منها بباب واحد يمكن أن تبسط فى الصورة الآتية :

(١) الماضى المفتوح العين يكون مضارعه مضموم العين أو مكسورها إلا حين تكون

لامه أو عينه من حروف الحلق وحينئذ يجب فتح عين المضارع .

(٢) الماضى المكسور العين لايكون مضارعه إلا مفتوح العين .

ثانياً : الأفعال المشتركة التى روى لكل منها أكثر من باب لا تكاد تزيد على ١٣٠٠ غير أن المعنى يختلف اختلافاً بينا مع كل باب فى الكثرة الغالبة من هذه الأفعال . وليس يكفى للربط بين فعلين مختلفين فى المعنى اختلافاً بعيداً أن يشتركا فى اللفظ ، فربما كان أحدهما قد مر فى أطوار صوتية ترتب عليها أن تصادف الاشتراك فى اللفظ بينه وبين غيره . ومن التعسف حينئذ أن نعد مثل هذا من المشترك اللفظى الذى يشترط فيه وضوح العلاقة بين المعنيين كالانتقال من الحقيقة إلى المجاز أو التطور المعقول المقبول فى المعنى وغير ذلك من عوامل المشترك اللفظى . ولم يفطن أصحاب المعاجم إلى أنه قد تمر الكلمة بتطورات صوتية لسبب من الأسباب فتنشأ لها صورة جديدة فيتصادف أن تشترك فى اللفظ مع كلمة أخرى بعيدة عنها كل البعد فى المعنى . وقد كان حين صنفوا معاجمهم أن جمعوا مثل هذه الكلمات معا دون إشارة إلى الفارق الكبير فى معناها وجاءونا فى المعاجم بكلمات كثيرة تشترك لفظاً وتختلف اختلافاً بينا فى المعنى بحيث لانكاد نشعر بأى ارتباط بين المعنيين : انظر مثلا إلى ماذكره أصحاب المعاجم من أن لكلمة « التغب » معنيين غير ظاهرى العلاقة هما . « الوسخ والدرن ، ثم القحط والجوع » . ونحن نعلم فى موضع آخر من معاجمهم كلمة « السغب » التى تعنى الجوع فقط . أليس من المعقول أن نقول إن كلمة « السغب » قد مرت فى لهجة من اللهجات بتطورات صوتية وذلك بقلب السين إلى تاء كما حدث فى القبائل اليمنية حين قالوا «النات» بدلا من « الناس » ويترتب على هذا أن تنشأ كلمة « التغب » بمعنى الجوع مع « التغب » بمعنى الدرن والوسخ ثم جاء جامعو المعاجم ونسبوا معنيين مختلفين لكلمة « التغب » وعدوها من المشترك اللفظى . ولاشك أن ما حدث فى هذه الكلمة قد تم فى أفعال كثيرة تنحدر فى الأصل من منابع مختلفة ثم تصادف أن كان الاشتراك فى اللفظ ، وإلا كيف نتصور أن مجرد الانتقال بالفعل « أصل » من باب فرح إلى باب كرم غير المعنى من أسن الماء وتغير رائحته إلى أن يصبح المرء ذا حسب ونسب ، أليس الأولى أن نقول أن (أصل) بمعنى صار ذا حسب وأصل ترتبط بمادة « الأسل » ، أو أن نقول أن « أصل » بمعنى أسن ترتبط بهذه المادة ثم تغيرت النون إلى اللام والسين إلى الصاد ؟ فالأفعال التى تختلف بينها المعانى مثل هذا الاختلاف البعيد يجب أن تدرس وحدها وأن ينظر إليها على أنها تنحدر من ينابيع متعددة . ومثل الفعل « أصل » ذلك الفعل « خرف » فهو من باب نصر بمعنى جنى الثمر ومن باب كرم بمعنى فسد عقله .

يجب إذن أن ندع جانباً الأفعال التى اختلفت أبوابها فاختلفت معانيها لذلك اختلافاً بينا لايشير إلى أى علاقة أو شبه علاقة .

أما حين نلحظ العلاقة بين المعنيين كما فى الفعل « عرف » من باب ضرب بمعنى المعرفة

ومن باب فرح بمعنى العرف وطيب الرائحة أو كان لفعل « أنف » من باب فرح بمعنى ترفع عن الشئ ، ومن باب نصر بمعنى ضرب أنفه، فالمبرر لاختلاف الباب هو ذلك التغيير الطفيف فى المعنى ومثل هذا يمكن أن يقال فى كل باب « كرم » . فانتقال الفعل من التعدى إلى اللزوم أو من الاختيار إلى الاجبار مبرر كاف فى كل اللهجات لاختلاف الأبواب .

أما الأفعال التى وردت فى المحيط مشتركة فى المعنى مختلفة فى الباب فلا تكاد تعدو ٥٠٠ موزعة حسب النسب الآتية :

(١) من باب نصر وضرب ٥٠٪

(٢) من باب ضرب وفرح ١٢٪

(٣) من باب نصر وفرح ١٤٪

(٤) من باب فرح وكرم ١٢٪

(٥) من باب نصر وكرم ١٠٪

(٦) من باب كرم وضرب ٢٪

وقد لاحظ القدماء كثرة الاشتراك فى باب نصر وضرب وقرروا أنه من الممكن نقل الفعل من أحد البابين إلى الآخر إلا حين يكون هناك سماع ينص على التحديد . وهنا نسأل أنفسنا عن معنى السماع فى كلامهم الحق أنه فى حالة اشتراك الفعل فى هذين البابين يجب أن ننسب كلا منهما إلى بيئة لغوية تخالف الأخرى فلا يعقل أن الرجل فى البيئة الواحدة كان من الاختيار والحرية بحيث ينطق مثل هذه الأفعال على هواه مرة من باب ضرب وأخرى من باب نصر ، كما لايعقل أن أفراداً فى البيئة الواحدة كانوا يؤثرون فى هذه الأفعال باب ضرب وأن آخرين كانوا يؤثرون باب نصر . لأن شرط اللهجة فى البيئة الواحدة الاطراد ولاانسجام بين جميع الأفراد فى كلامهم ونطقهم . ولله در ابن درستويه حين يقول فى شرح الفصيح « لايكون فعل وأفعل بمعنى واحد كما لم يكونا على بناء واحد إلا أن يجئ ذلك فى لغتين مختلفتين فأما فى لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظن كثير من اللغويين والنحويين وانما سمعوا العرب تتكلم ذلك على طباعها ومافى نفوسها من معانيها المختلفة وعلى ماجرت به عاداتها وتعارفها ولم يعرف السامعون العلة فيه والفروق فظنوا أنهما بمعنى واحد وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم . فان كانوا قد صدقوا فى رواية ذلك عن العرب فقد أخطئوا عليهم فى تأويلهم مالايجوز فى الحكمة وليس يجئ شئ من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين كما بينا أو يكون على معنيين مختلفين(١).

فاختلاف البيئة فى رأيه ان لم يتبعه اختلاف فى المعنى يجب أن ينسب إلى لهجتين مختلفتين وليس الاختلاف بين باب نصر وباب ضرب الا اختلافاً فى البيئة . وعلى هذا يمكن حين يشترك الفعل فى بابى ضرب ونصر أن ننسب باب ضرب إلى البيئة الحجازية التى آثرت الكسر فى كثير من التغييرات الصوتية وأن ننسب باب نصر إلى البيئة البدوية التى آثرت الضم (٢) . ولاشك أن الرواة وأصحاب المعاجم كانوا يجمعون من معظم القبائل فى جزيرة

---

(١) نقلا عن المزهر للسيوطى صفحة ٣٨٤

(٢) انظر « اللهجات العربية » صفحة ٧٣

العرب دون تفرقة بين بيئة حضرية أو بدوية ودون نسبة الباب إلى إحدى البيئتين .

على أنه من الممكن أن يقال هنا ان الاختلاف فى البيئة ليس بذى خطر وذلك للصلة الوثيقة بين الضم والكسر من الناحية الصوتية .

فكما نسمع الآن فى اللهجات الحديثة بعض الناس يؤثرون الضم فى ماضى الأفعال :

صغُر . سخُن . طهُق . زهُق .

نرى آخرين من نفس البيئة يؤثرون الكسر فيها . وعلى هذا ربما كانت تلك الأفعال المشتركة فى بابى ضرب ونصر تستعمل فى لهجة واحدة . وقد يستأنس لهذا الرأى بتلك الأفعال القرآنية التى جاءت فى المعاجم على أنها مشتركة فى بابى ضرب ونصر وتلك هى :

عقل . ربط . نفر . قدر . سبق . بطش .

وهذه أفعال جاءت فى القرآن الكريم من باب ضرب وقد ذكرت المعاجم أنها من باب نصر أيضاً .

أما الأفعال التى جاءت فى القرآن من باب نصر وذكرت المعاجم أنها من باب ضرب أيضاً فهى :

حسد . نكث . حشر . درس . فسق . نقص .

فنحن نرى أن لغة القرآن الكريم وهى لهجة موحدة منسجمة لاشك فى هذا ، قد استعملت أفعالا قيل عنها انها مشتركة بين بابى ضرب ونصر فاختارت فى ستة منها باب « ضرب » وفى ستة أخرى باب « نصر » . تلك نسبة متعادلة تثير الدهشة والعجب .

أما الاشتراك فى بابى ضرب وفرح أو الاشتراك فى بابى نصر وفرح فيجب حين يتحد المعنى ألا نعترف بأحد البابين ، مختارين منهما ماتنطبق عليه الأسس التى تحدثنا عنها آنفاً ، فاذا كان الفعل من الأفعال الاختيارية حددنا له باب نصر أو ضرب وضربنا صفحاً بباب فرح الذى نسبته له المعاجم . أما إذا كان من الأفعال الاجبارية حددنا له باب فرح وضربنا صفحاً عن بابى نصر وضرب .

وحين نجد أفعالا تشترك فى بابى فرح وكرم يجدر بنا أن نجعلها للباب الأول وحده .

فاذا كانت الأفعال مشتركة بين باب كرم وبابى نصر وضرب فسرناها على أن معناها من باب كرم قد قصد فيه المبالغة وأن الفعل من بابى نصر وضرب قد حول إلى كرم للرغبة فى جعل المعنى من الصفات الغرزية الثابتة .

تلك هى النتائج التى وصلنا إليها من دراسة أبواب الثلاثى على ضوء ماورد فى قاموس المحيط من الأفعال الثلاثية الصحيحة ويجدر بمجمع اللغة العربية أن يقف من هذه الأبواب موقفاً حاسماً ييسر على طلاب العربية الاهتداء إليها لأن كثيراً من المتعلمين يضلون فى نطق هذه الأبواب ويضطرون للسؤال عنها أو الكشف عنها فى المعاجم وقد رسخ فى أذهانهم أن الأمر كله مرجعه إلى السماع .